صحيفة بريطانية: جنود بريطانيون أعدموا عراقيا اعزل انتقاماً لمقتل زميل لهم

■ لندن ـ يو بي آي: كشفت صحيفة «صنداي تايمز» الصادرة امس الاحد عن أن جنوداً بريطانيين أعدموا، قبل سنتين، عراقياً غير مسلح انتقاماً لمقتل زميل لهم برتبة رقيب.

وقالت الصحيفة إن ضباطاً كباراً بينهم جنرال «يحظى على احترام واسع بين اوساط الجيش»، أعاقوا مراراً، تحقيقاً فتحه الجيش حول القضية، التي تعد واحدة من أكثر القضايا المثيرة للجدل في حرب العراق.

لكن الصحيفة أشارت إلى أن تحقيقاً للشرطة «أكد أن العراقي أُعدم من مسافة قريبة على الرغم من أن رصاص الجنود البريطانيين أقعده» قبل قتله.

وأضافت ان العراقي، ويدعى زهير ثابت زاهر، «لقي حتفه في الحادث نفسه الذي قضى فيه الرقيب البريطاني ستيفن روبرتس بالقرب من بلدة الزبير الواقعة جنوب شرق محافظة البصرة في الرابع والعشرين من آذار/ مارس 2003، أي بعد ثلاثة أيام من اندلاع حرب العراق بعد احتجاج مجموعة من السكان على عدم السماح لهم العودة الى بلدتهم».

وأشارت إلى أن «الادعاء العام البريطاني ما يزال يدرس إمكانية تحويل القضية إلى المحكمة وتوجيه تهم القتل المتعمد ضد جنديين بريطانيين وتهمة القتل غير العمد ضد جندي ثالث».

وقالت الصحيفة ان وزير الدفاع السابق جيفري هون والنائب العام اللورد غولد سميث «تبادلا رسائل ساخنة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2004 بسبب محاولات كبار ضباط الجيش عرقلة التحقيق حول قضية الاعدام»، مشيرة إلى أن الاخير «أراد أن يقابل التحقيق اللواء بيتر وول وغيره من كبار ضباط الجيش بشأن ما اعتبره دليلاً على المساعي التي بذلتها سلسلة القيادة لمنع فتح تحقيق حول القضية».

ونسبت الصحيفة الى مصدر لم تكشف عن هويته قوله «إن النائب العام اغتاظ كثيراً حين رفض وزير الدفاع السابق السماح للشرطة بمقابلة اللواء وول».

واضافت «إن التحقيق الذي فتحه فرع التحقيقات الخاصة في الجيش حول مقتل الرقيب البريطاني روبرتس والعراقي زاهر تعرض للعرقلة المستمرة من قبل كبار ضباط الجيش منذ البداية وفق ما ذكرته مصادر مقربة من التحقيق».

واشارت الصحيفة إلى أن فريقاً مكوناً من ثلاثة محققين أرسله فرع التحقيقات الخاصة للجيش إلى بلدة الزبير العراقية «عثر على عدد كبير من الأعيرة النارية الفارغة الذي استخدمه الجنود البريطانيون أثناء الحادث، لكنه لم يعثر على دليل بأن العراقيين استخدموا أي سلاح ضد هؤلاء الجنود».

مبعوث سوداني ينقل الى الطالباني دعوة لحضور القمة العربية

■ بغداد ـ يو بي آي: وصل الى بغداد امس مصطفى عثمان اسماعيل المبعوث الشخصي للرئيس السوداني عمر حسن البشير لتقديم دعوة رسمية الى الرئيس العراقي جلال الطالباني للمشاركة في مؤتمر القمة العربية الذي من المقرر ان يعقد في الخرطوم في الفترة ما بين 28 و29 من الشهر المقبل.

وقال عثمان في مؤتمر صحافي مشترك مع وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري انه سيلتقي في وقت لاحق امس مع الرئيس الطالباني لتسليمه رسالة من الرئيس البشير تتضمن دعوته للمشاركة في القمة العربية، موضحا انه في ذات الوقت يزور العراق كمبعوث من الامين العام للجامعة العربية عمرو موسى للتشاور مع المسؤولين العراقيين وقيادات الكيانات السياسية العراقية بخصوص انعقاد مؤتمر الوفاق العراقي.

وحول دور الجامعة العربية في تحقيق توافق عراقي ـ عراقي قال اسماعيل «نريد أن نوقف هدر الدم العراقي وتهيئة الاجواء لاجراء حوار على الساحة العراقية والعمل على الاتفاق على هدنة تمهيدا لعقد مؤتمر الوفاق العراقي في بغداد».

وناشد مبعوث الامين العام للجامعة العربية المسلحين والقوات متعددة الجنسيات بوقف القتال واعلان هدنة تتحول في وقت لاحق الى وقف شامل للمعارك واعمال العنف.

من جانبه، قال زيباري «لقد تفاهمت مع الامين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى بخصوص ضرورة عقد مؤتمر الوفاق المقبل في بغداد بعد تشكيل الحكومة في العراق حتى لا تصبح الجامعة العربية طرفا في تشكيل هذه الحكومة».

وأعلن رفضه للتصريحات الايرانية الداعية الى سحب القوات البريطانية من مدينة البصرة وقال «ان هذه التصريحات مرفوضة من قبلنا لان الحكومة العراقية هي التي تقرر مصير هذه القوات».

موفد الجامعة العربية وصل الى بغداد لتحديد موعد مؤتمر الوفاق العراقي

■ بغداد ـ اف ب: وصل الموفد الخاص لجامعة الدول العربية الى العراق السوداني مصطفى عثمان اسماعيل امس الى بغداد لبحث تحديد موعد مؤتمر الوفاق العراقي الذي كان مقررا عقده اواخر شباط/فبراير او اوائل اذار/مارس المقبل.

وقال اسماعيل في مؤتمر صحافي مشترك مع وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري «لدي مهمتان في العراق، الاولى توجيه دعوة رسمية من الرئيس السوداني عمر البشير الى الرئيس العراقي جلال طالباني لحضور مؤتمر القمة العربية الذي سيعقد في الخرطوم في اذار/مارس المقبل».

واضاف «اما المهمة الثانية فهي لقاء مختلف القادة العراقيين لتحديد موعد مؤتمر الوفاق الوطني وانضاج الافكار والرؤى حول هذا الموضوع».

واكد اسماعيل «اننا نعمل جاهدين لتخرج قمة الخرطوم بنتائج حول اصلاح الجامعة العربية وموضوع مجلس السلم والامن ومعالجة الاوضاع الداخلية والعلاقات العربية ـ العربية».

وتابع «اما في ما يتعلق بمؤتمر الوفاق فسنبحث مع القادة العراقيين في موعد جديد للمؤتمر الذي سيكمل مسيرة الديموقراطية في العراق ومعالجة ديونه واستكمال مسيرة السلم والامن والاستقلال».

ودعا اسماعيل الافرقاء العراقيين الى هدنة من اجل تهيئة مناخ مناسب لعقد مؤتمر الوفاق، وقال «نناشد باسم الجامعة العربية جميع الاطراف الفاعلين على الساحة العراقية ان يعلنوا هدنة توقف اهدار الدم العراقي وتهيئ اجواء مناسبة لعقد مؤتمر الوفاق».

وكان الزعيم السني العلماني العراقي عدنان الباجه جي صرح لوكالة «فرانس برس» في 21 كانون الثاني/يناير ان المؤتمر «سيرجأ الى ما بعد تشكيل الحكومة».

واضاف «اذا انتهت المفاوضات الجارية حاليا الى تشكيل حكومة وحدة وطنية في العراق فلن يكون هناك داع لعقد هذا المؤتمر».

واوضح انه «لم يتخذ بعد قرار بشأن مكان انعقاده» مشيرا الى اماكن عدة مطروحة بينها مدينة شرم الشيخ في مصر او دولة مجاورة للعراق.

ورعت الجامعة العربية في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر اجتماعا بين الافرقاء العراقيين في القاهرة لتقريب وجهات النظر بين القوى السياسية البارزة قبل مؤتمر شباط/فبراير.

العاهل الاردني الملك عبد الله الثاني اثناء استقباله مقتدى الصدر امس (اف ب)

مقتدى الصدر يرفض الدستور العراقي

■ بغداد ـ رويترز: قال الزعيم الشيعي الشاب مقتدى الصدر انه يرفض الدستور العراقي الذي يدعمه شركاؤه في اكبر كتلة برلمانية مثيرا الى احتمال حدوث ازمة ازاء اكثر قضايا العراق خطورة. وقال الصدر في مقابلة مع قناة تلفزيون الجزيرة في وقت متأخر يوم السبت «انا انبذ هذا الدستور الذي يدعو الى الطائفية ولا خير في هذا الدستور على الاطلاق».

ورغم عدم معارضة الصدر لقيام نظام فيدرالي في العراق الا انه رفض اعتماد هذا النظام وبالذات في ظل وجود القوات الاجنبية. وقال «الفيدرالية عموما لا اشكال عليها».

واضاف «لكن قيام الفيدرالية مع وجود المحتل فيها مفاسد كثيرة اولها الخوف من تقسيم العراق لان المحتل سيستغلها في تقسيم العراق وثانيا تدخل اطراف خارجية في الشان العراقي والثالثة المخاوف من الصراعات بين الاقاليم والرابعة على انها تقسيمات طائفية شيعة وسنة واكراد».

وقال الصدر «اذا كانت الفيدرالية في وجود المحتل فهي خاطئة خاطئة خاطئة».

واكد انه «ضد وجود فيدرالية في الجنوب». واسهب الصدر في بيان موقفه المعارض لفكرة اقامة نظام فيدرالي في العراق في ظل وجود قوات اجنبية وهو النظام الذي اقره دستور العراق الجديد والذي يتوقع ان تشهد اروقة البرلمان العراقي القادم نقاشات حادة حوله حيث ينتظر ان يقوم اعضاء البرلمان المنتخبون بمراجعة فقرات وبنود الدستور الذي تم الاتفاق عليه وهو احتمال قد يؤدي الى تغيير بعض فقراته. وأشار الى ان الاقليم الكردي في شمال العراق اقيم بسبب «المخاوف من قيام دكتاتورية في العراق. لكن لو خرج المحتل وعقدنا دولة وحكومة ليست دكتاتورية وانما ديمقراطية تقوم على حرية الرأي وحرية الشعوب لا مجال لقيام كردستان ولا قيام اقليم في الجنوب او الوسط او في اي مكان».

وقال «ليس من حق احد في حال قيام دولة عادلة (في العراق) المطالبة باي اقليم».

وقال انه لا خلاف له مع القوى السياسية والمراجع الدينية السنية في العراق وكشف عن وجود الكثير من وجهات النظر المتطابقة مع هذه القوى واعرب عن استعداده للعمل معها شرط ان تقوم بالمطالبة «بانسحاب قوات الاحتلال وهذا موجود وان يطالبوا باعدام او محاكمة صدام محاكمة عادلة وانا مستعد ان اتعاون معهم الى ابعد الحدود».

وفي هذا الصدد قال الصدر ان استبدال القوات الاجنبية في العراق بقوات عربية سيزيد من تعقيد الوضع العراقي. وقال لتلفزيون الجزيرة ان الوجود العسكري في العراق «سواء كان لدولة اجنبية او عربية او اسلامية هو احتلال».

وأضاف أن وجود قوات عربية او اسلامية في العراق سيزيد من تعقيد الوضع العراقي الراهن «وسيكون وجود هذه القوات اصعب من وجود القوات الاجنبية (الان) لاننا نستطيع الان ان نقاتل ونقاوم القوات الاجنبية لكن اذا دخلت قوات عربية او اسلامية كيف سيكون بامكاننا مد ايدينا ضدهم؟». ومضى الصدر يقول «نحن نعاني ممن يقف ضده ونقاتله لانه عراقي ولو كنا تكفيريين لقتلناهم لكننا لا نفعل مثل هذه الافعال الشنعاء التي تقتل العرب والمسلمين وتترك المحتلين».

عاهل الاردن يدعو لاشراك جميع فئات الشعب العراقي في العملية السياسية

■ عمان ـ رويترز: شدد العاهل الاردني الملك عبد الله امس على اهمية وحدة العراق وضمان مشاركة جميع الفئات التي تمثل الشعب العراقي في العملية السياسية لتحقيق الاستقرار. وقال الملك عبد الله لدى استقباله الزعيم الشيعي الشاب مقتدى الصدر ان «من المهم والضروري لمستقبل العراق مشاركة جميع فئاته في العملية السياسية الجارية وانخراطهم في بناء وطنهم». وقال الملك عبد الله في بيان اصدره الديوان الملكي تلقت «رويترز» نسخة منه ان خروج العراق من الاوضاع الصعبة التي يعيشها واستعادة دوره الحيوي في المنطقة هما مصلحة للاردن كما انهما مصلحة للعراق.

واضاف ان الاردن حريص على التعامل مع جميع افراد الشعب العراقي وانه «لا يفرق بين اي من فئاته المختلفة من شيعة وسنة واكراد». وقال البيان ان لقاء العاهل الاردني بالصدر يأتي في اطار جهود ترمي لالتقاء الملك عبد الله مع القيادات السياسية والفكرية والدينية العراقية والتنسيق معهم. ومن جانبه قال الصدر الذي وصل الى الاردن في ختام جولة بدأها بزيارة الكويت مارا بطهران ثم سورية ان زيارته جاءت «لايصال صوت الشعب العراقي للاردن». وفي مقابلة مع قناة الجزيرة الفضائية دعا الزعيم الشيعي الدول المجاورة «الى لعب دور ايجابي في العراق».

وقال انه التقى مع قادة هذه الدول «وطلبت منهم ان يكون خطابهم.. متوازنا.. يجب ان يتعايش الجميع بشكل سلمي.. وليس هناك مخاوف من الهلال الشيعي او من المثلث السني».

شكوك حول امكانية نجاح عملية الهروب بدون تساهل من السلطات

اليمن: هروب معتقلي القاعدة يدخل العلاقات مع واشنطن في نفق مظلم

صنعاء ـ «القدس العربي»

ـ من خالد الحمادي:

اثارت عملية (الهروب الكبير) لأخطر عناصر تنظيم القاعدة في اليمن مؤخرا من سجن الأمن السياسي (المخابرات)، ضجة كبيرة غير عادية في الوسط السياسي اليمني وفتح أبواب جهنم على الأجهزة الأمنية وعلى الحكومة عموما، والتي قد لا تخمد لهيبها عملية التعديل الحكومي الجديد الذي اجري الأسبوع الماضي عقب ذلك الفرار.

وفتحت عملية فرار 23 معتقلا من عناصر القاعدة من سجن الأمن السياسي بطريقة دراماتيكية عبر نفق ارضي جدلا واسعا وتساؤلات مثيرة حول الآلية والطريقة الغريبة التي تمت بها عملية الفرار، وهو ما فتح تحقيقات أمنية واسعة وإحالة العديد من رجال الأمن القائمين على السجن إلى التحقيق تمهيدا لمحاكمتهم بتهمة الإهمال، في محاولة من السلطة لامتصاص ردود الفعل المحلية والخارجية الغاضبة والمستغربة بشأن هذه القضية.

الوسط السياسي اليمني نسج روايات وسيناريوهات عديدة لطبيعة هذه العملية التي واجهت صعوبة في التصديق وفقا للرواية الرسمية التي ذكرت أنهم هربوا عبر نفق أرضي بطول 44 مترا بعرض 60 سنتمترا وارتفاع 80 سنتمترا حفروه تحت الأرض بثلاثة أمتار، من إحدى زنزانات السجن إلى مصلى النساء في مسجد الأوقاف المجاور للسجن، معتبرين هذه الرواية نسيجا من الخيال إذا لم تصاحبها وتتداخل معها عوامل أخرى عديدة.

الشكوك تصاعدت بشكل كبير في الأوساط السياسية اليمنية حيال إمكانية حفر معتقلين لنفق تحت الأرض في أهم سجن للمخابرات اليمنية بدون حدوث (تسهيلات) أو (تساهل) أيا كان نوعها، وأحدثت (حيرة) لدى الكثيرين لم تجد في كافة المبررات التي ظلت السلطات الأمنية ترددها وتحبكها وتضيع لها الروايات أي إجابة، كما لم تجد لها قابلية أو مصداقية لدى النخبة اليمنية، حتى أن البعض عبّر عن سخريته منها.

وتعددت الأسباب التي ساهمت في تسهيل عملية الفرار لهؤلاء المعتقلين من السجن، وفقا لرئيس الدائرة السياسية في التنظيم الوحدوي الناصري محمد يحيى الصبري، الذي قال لـ«القدس العربي»: «أعتقد أن هناك سببا رئيسيا واضحا حتى الآن لموضوع فرار هؤلاء المعتقلين، وهو وجود اختلال في نظام السجون واختلال في الجانب الأمني واختلال حتى في الجانب القضائي والعدلي، وهذا الأمر يجعل المسجونين في حالة وفي وضع غير آمن، سواء من ناحية المحاكمة أو من ناحية البقاء، أو من ناحية تنفيذ العقوبة». وأضاف الصبري «ان قضية فرار معتقلي القاعدة من سجن الأمن السياسي لها ارتباط وثيق بما يسمى الآن مواجهة الحكومة مع الإرهابيين، أو الحرب ضد الإرهاب، وتتداخل في هذه القضية عوامل كثيرة، بين الضغوط الخارجية والضغوط الداخلية، والمشاكل التي تدور حولها».

وأكد أن هروب هذا العدد الكبير من معتقلي القاعدة «يضع الأجهزة الأمنية اليمنية أمام قضيتين، أولا التحقيق في عملية الهروب وإعلانه للرأي العام الداخلي والخارجي، لأن هناك استحقاقات للعالم الخارجي بهذه القضية، والقضية الأخرى إجراء عملية إصلاح عاجلة، قبل أن تتفاقم هذه المشكلة».

ووفقا للعديد من المراقبين أحدثت عملية فرار 23 معتقلا من عناصر القاعدة في اليمن شرخا في العلاقة و(أزمة ثقة) بين صنعاء وواشنطن، حتى أن الإدارة الأمريكية وجهت انتقادا شديد اللهجة للحكومة اليمنية جراء حدوث هذه العملية، التي اعتبرها البعض ضمن اخطر عمليات تنظيم القاعدة في اليمن، وكشفت (قدرات) و(إمكانيات) عناصر القاعدة لتجاوز كل الحواجز والمعوقات أمام تحقيق أهدافهم، في حال صحّت فرضيات وروايات هروبهم عبر النفق الذي حفروه تحت الأرض بسرية تامة والذي ربما استغرق شهورا طويلة.

العديد من الأوساط السياسية اليمنية استبعدوا إمكانية فرار هؤلاء المعتقلين بدون الحصول على تسهيلات، أو تساهل أو نوع من الإهمال من قبل حراسات السجن، وفقا لرئيس مركز دراسات الجزيرة والخليج بصنعاء أحمد محمد عبد الغني بقوله «من حيث المبدأ لست مقتنعا برواية حفر النفق، لاستحالة تحقيقه من قبل المعتقلين، دون الحصول على تسهيلات كثيرة وغير عادية، الأمر الآخر أن فرار 23 سجينا دفعة واحدة لم يكونوا جميعا في زنزانة واحدة، وإنما موزعين في عدد من الزنازين، يجعل رواية الهروب محل شك أيضا».

وأوضح لـ«القدس العربي» أن الرواية الرسمية بهذا الشكل «تضع علامات استفهام متعددة حول الوضع الأمني في البلاد بشكل عام وحول مستقبل عملية مكافحة الإرهاب في اليمن بشكل خاص».

الحكومة اليمنية اتخذت العديد من الإجراءات عقب فرار هؤلاء المعتقلين، سواء باعتقال الكثير من أهالي الفارين أو بتشديد الإجراءات الأمنية برا وبحرا، بالتعاون مع السلطات الأمنية والاستخباراتية الأمريكية والسعودية في المنطقة ورصدت صنعاء لأول مرة مبلغ خمسة ملايين ريال (25 ألف دولار) لمن يدلي بأي معلومات عن الفارين.

ويرى العديد من المحللين اليمنيين أن عملية الفرار الكبير لهذا العدد من اخطر المعتقلين في اليمن، ستظل على ما يبدو حية ومحفورة في أذهان اليمنيين ومفتوحة أمام كل الاحتمالات، حتى تضع لها السلطات اليمنية مخرجا وتفسيرا معقولين وقريبين للتصديق.

وعلى الرغم من أن هذا (النفق) الأسطورة أحدث قلقا أمنيا وشرخا في (الثقة) بين الحكومتين اليمنية والأمريكية، إلا أنه سيحرك الجمود الذي أصاب العلاقة بينهما خلال الفترة الماضية، بمضاعفة التواصل بين الجانبين على خلفية هذه القضية، كما ساهمت قضية تفجير المدمرة الأمريكية (يو إس إس كول) بميناء عدن عام 2000، في تعزيز التعاون وخلق المزيد من التقارب بين حكومتي البلدين، وهو ما أشار إليه البعض بـ(سياسة الأزمات) التي تتبعها صنعاء، باستغلال أي أزمة تواجهها لـ(فتح آفاق جديدة) من المصالح المشتركة والدفع بالعلاقات الثنائية بينهما نحو آفاق أوسع وبالتالي فتح (دكاكين جديدة) للتعاون في مختلف المجالات.

رئيس تحرير صحيفة الحرية اليمنية اكرم ابو كريم والصحافي يحيى حسين اثناء حضورهما جلسة محاكمتهما بتهمة نشر الصور المسيئة للرسول (اف ب)

وزير الدفاع البريطاني: الجيش يواجه ارهابيين «من دون قيود»

■ لندن ـ اف ب: اعتبر وزير الدفاع البريطاني جون ريد امس ان الجيش البريطاني يواجه ارهابيين «من دون قيود» في حين انه يخضع للقانون ولمراقبة وسائل الاعلام خلال عملياته.

وصرح ريد لهيئة الاذاعة البريطانية (بي بي سي) ان الارهابيين «ليسوا مقيدين لا بالقانون ولا بالاخلاق ولا باي معاهدة»، في حين ان «جنودنا ليسوا فقط مقيدين بالقوانين والمعاهدات الدولية والواجبات (الاخلاقية)، بل بوسائل الاعلام ايضا» ذات الحضور الكبير.

وكانت المجلة البريطانية «نيوز اوف ذي وورلد» نشرت في 12 شباط/فبراير صورا تظهر جنودا بريطانيين عام 2004 يسيئون معاملة شبان يتظاهرون في شوارع مدينة بجنوب العراق.

وقال ريد «ندين هذا الامر بشدة»، لكنه اعتبر ان المعايير الاخلاقية للجيش البريطاني تعقد مهمته في مواجهة عدو يتحرك في رايه من دون قواعد، «اقله على المدى القصير».

واكد ريد ان «الارهابيين الذين لن يمنحوا التلفزيون يوما اي هامش من الحرية، يستخدمون تلفزيوناتنا لاظهار رهائن يتعرضون للاذلال واحيانا يعدمون».

وقال «انهم يستخدمون حريتنا وسيلة لارهاب شعبنا». وتنشر لندن نحو ثمانية الاف جندي بريطاني في جنوب العراق حول مدينة البصرة.

وسيزيد عديد القوات البريطانية في افغانستان ليصبح 5700 جندي في تموز/يوليو في حين انه اليوم 1100، اذ سينتشر نحو 3300 جندي اضافي في ولاية هلمند الجنوبية تحت قيادة حلف شمال الاطلسي.

ويسيطر على هذه الولاية ناشطو طالبان ومهربو المخدرات.

منظمة حقوقية مصرية تستنكر رفع الحصانة عن قضاة إصلاحيين والتحقيق معهم

لندن ـ «القدس العربي»:

استنكرت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، قرار المجلس الأعلى للقضاء بمصر برفع الحصانة القضائية عن ثلاثة من قيادات نادي القضاة الداعين للإصلاح السياسي والقضائي في مصر، بناء على طلب النائب العام للتحقيق معهم في بلاغات تتهمهم بـ(السب والقذف).

وكان النائب العام المصري قد تلقى مساء الأربعاء الماضي موافقة مجلس القضاء الأعلى على رفع الحصانة عن القيادات الثلاثة لنادي القضاة من أجل إحالتهم في اليوم نفسه إلى التحقيق من قبل نيابة أمن الدولة العليا بتهمة السب والقذف، وهم (المستشارون محمود الخضيري رئيس نادي القضاة بالإسكندرية (شمال)، وهشام البسطويسي نائب رئيس محكمة النقض، ومحمود مكي عضو مجلس إدارة النادي). وقال جمال عيد المدير التنفيذي للشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان ان «قرار رفع الحصانة والتحقيق مع القضاة الثلاثة، كان متوقعاً في ظل إصرار الحكومة المصرية على استخدام جهاز النيابة العامة ضد دعاة الإصلاح والديمقراطية في مصر. وليس غريباً على جهاز النيابة العامة الذي حفظ التحقيقات ضد المعتدين على الصحافيين والصحافيات يوم الاستفتاء أن يحاول عقاب القضاة اللذين دافعوا عن حق المواطنين في مصر في انتخابات حرة ونزيهة».

وقالت الشبكة ان «جهاز النيابة العامة قد دأب على حفظ التحقيقات التي قد تؤدي إلى إدانة رموز من الحزب الحاكم أو أجهزة الشرطة، أو تركها ملفات تلك التحقيقات مفتوحة لسنوات طويلة، مثل قضية المحامي عبد الحارث مدني الذي توفي نتيجة التعذيب في نيسان (إبريل) 1994، أو إهدار حقوق ضحايا التعذيب أثناء المظاهرات المناهضة لاحتلال العراق عام 2003، وغيرها، فيما تنشط النيابة العامة وتبدي حماساً حين يتعلق التحقيق بأي من المطالبين بالإصلاح السياسي في مصر، مثل سجين الرأي أيمن نور أو القضاة الثلاثة».

وقال عيد «إن تحرك نادي القضاة بالقاهرة والإسكندرية والقضاة الثلاثة للدفاع عن حقوق المواطن المصري، واستقلال القضاء، هو نقطة مضيئة، تتطلب دعم كافة الشرفاء في مصر والمجتمع المدني، ولو كان هؤلاء القضاة ينتمون لدولة ديمقراطية لاستحقوا التكريم وليس المحاكمة».